الأزمات المصرفية وخصائصها ومؤشرات قياسها

دور المصارف في النشاط الاقتصادي

- تحويل الودائع السائلة لقطاع الأسر (الشخصي) إلى خصوم غير سائلة تصدرها المؤسسات.
- تسهيل المعاملات بتوفير خدمات الدفع.
- مراقبة ومتابعة المقترضين نيابة عن المودعين.

- دور المصارف في الدول ذات الأسواق الأوراق المالية العميقة أقل من حالة الدول ذات الأسواق الأقل عمقاً (الولايات المتحدة، اليابان، وأوربا)
- حصة القروض لإجمالي الأصول المالية.

← الولايات المتحدة	١٠,١%
← اليابان	٣٦,٥%
← ألمانيا	٤٧%

- في الدول النامية نصيب القروض المصرفية مرتفع وأغلبه يتوجه إلى الشركات الكبيرة ويمول أغلبية رأس المال العامل .
- دور محدود لاسواق الأوراق المالية وسندات الشركات وليست موارد منافسة للقروض المصرفية .
- المصارف تعمل برفع مالي مرتفع (قلة رأس المال الذاتي) .
- قلة الاحتياطيات السائلة الفائضة رغم التذبذب الواسع في الدول النامية ويمكن أن يكون راجعا لعمليات الانقاذ المضمونة ضمنيا .

النظام المصرفي العربي بعض الحقائق

البلد	الهيئة المشرفة على المصارف	الجهة المسؤولة على الهيئة المشرفة
البحرين	سلطة النقد البحرينية	مجلس مدراء
مصر	البنك المركزي المصري	البنك المركزي لهيئة مستقلة
الأردن	البنك المركزي	البرلمان
الكويت	البنك المركزي	وزارة المالية
لبنان	لجنة مراقبة المصارف	لجنة مصارف عليا يراسها محافظ البنك المركزي
المغرب	بنك المغرب	محافظ البنك
عمان	البنك المركزي	مجلس مدراء البنك المركزي
قطر	البنك المركزي	وزارة المالية
السعودية	هيئة النقد السعودية	مجلس مدراء تعينه الحكومة

خصائص المصارف العربية

البلد	أصول المصارف على الناتج	عدد المصارف لكل ١٠٠٠٠٠ شخص	نسبة الودائع لأكبر ٥ مصارف	نسبة الاصول التي تملكها الحكومة	نسبة الأصول التي يملكها الاجانب
البحرين	١٨٦	٣,٠	٧١	٤	٢٨
مصر	-	٠,٠	٦٥	٦٧	٤
الأردن	٢١٤	٠,٤	٦٨	٠	٦٨
الكويت	١٠٩	٠,٤	-	٠	٠
لبنان	-	٢,٠	٤٠	٠	٢٧
المغرب	٨٩	٠,١	٧٥	٢٤	١٩
عمان	٦٤	٠,٧	٧٧	٠	١١
قطر	-	١,٩	٧٦	٤٣	١٥
السعودية	٩٣	٠,٠	٩٦	٠	-
سويسرا	٥٣٩	٥,٥	٦٥	١٥	٩
ماليزيا	١٦٦	٠,٢	٣٠	٠	١٨
كوريا	٩٨	٠,٠	٤٨	٣٠	٠

خصائص المصارف العربية

البلد	مؤشر إجمالي نشاطات المصارف والقيود عليها	عدد المشرفين للبنك الواحد	هل المشرفين مسؤولين قانونيا	ضمان الودائع	نسبة البنوك ١٠ الكبرى والمقيمة دوليا
البحرين	٢,٣	١,٥	لا	نعم	٠
مصر	٣,٣	٨,٠	لا	لا	٧٠
الأردن	٢,٨	٣,٠	لا	لا	-
الكويت	٢,٥	١,٤	لا	لا	١٠٠
لبنان	٢,٨	٢,٥	نعم	نعم	١٠٠
المغرب	٣,٣	٣,٠	لا	لا	٤٠
عمان	٣,٣	٣,٠	نعم	نعم	١٠٠
قطر	٢,٨	١,٠	لا	لا	-
السعودية	٢,٨	٧,٠	نعم	لا	١٠٠
سويسرا	١,٣	-	لا	نعم	٤٠
ماليزيا	٢,٥	٤,٧	لا	لا	١٠٠
كوريا	٢,٣	٥,٧	لا	نعم	١٠٠

مشاكل القطاع المصرفي

- على الاقل ⅔ أعضاء صندوق النقد الدولي شهدت مصارفها متاعب معتبرة ما بين ٨٠ – ٩٦ .
- شدة الأزمات المصرفية في ٨٠ و ٩٠ أعلى من السبعينات .
- يهتم الناس بالمشاكل المصرفية نتيجة دورها في نظام الدفع والتكاليف العالية المرتبطة بالأزمات المصرفية بالإضافة إلى الضغوط على العجز في الموازنة وارتفاع الدين العام وارتفاع أسعار الفائدة (علاوة المخاطرة) وحصول آثار عكسية على الحوافز Incentives مثل تقليل شدة مراقبة القطاع المصرفي والخوض في مخاطرة أعلى . التقليل من القروض المصرفية وارتفاع أسعار الفائدة يضع قيود إضافية على القطاع المصرفي وتقليل الانتاج وفي المحصلة الضرر بالنمو وارتفاع مستويات الفقر .

تعريف الأزمة المصرفية

- مفهوم صعب التحديد .
- تتحول مصاعب المصارف إلى أزمة مصرفية عندما :
  - ترتفع نسب الأصول المعدومة إلى أكثر من ١٠% من إجمالي أصول المصارف .
  - تكلفة إنقاذ المصارف تتعدى ٢% من الناتج المحلي الإجمالي .
  - تأميم المصارف على نطاق واسع .
  - استنفاذ واسع لموارد المصارف وأخذ إجراءات استعجالية (تجميد الودائع وتمديد غلق المصارف) .

خريطة مصاعب المصارف

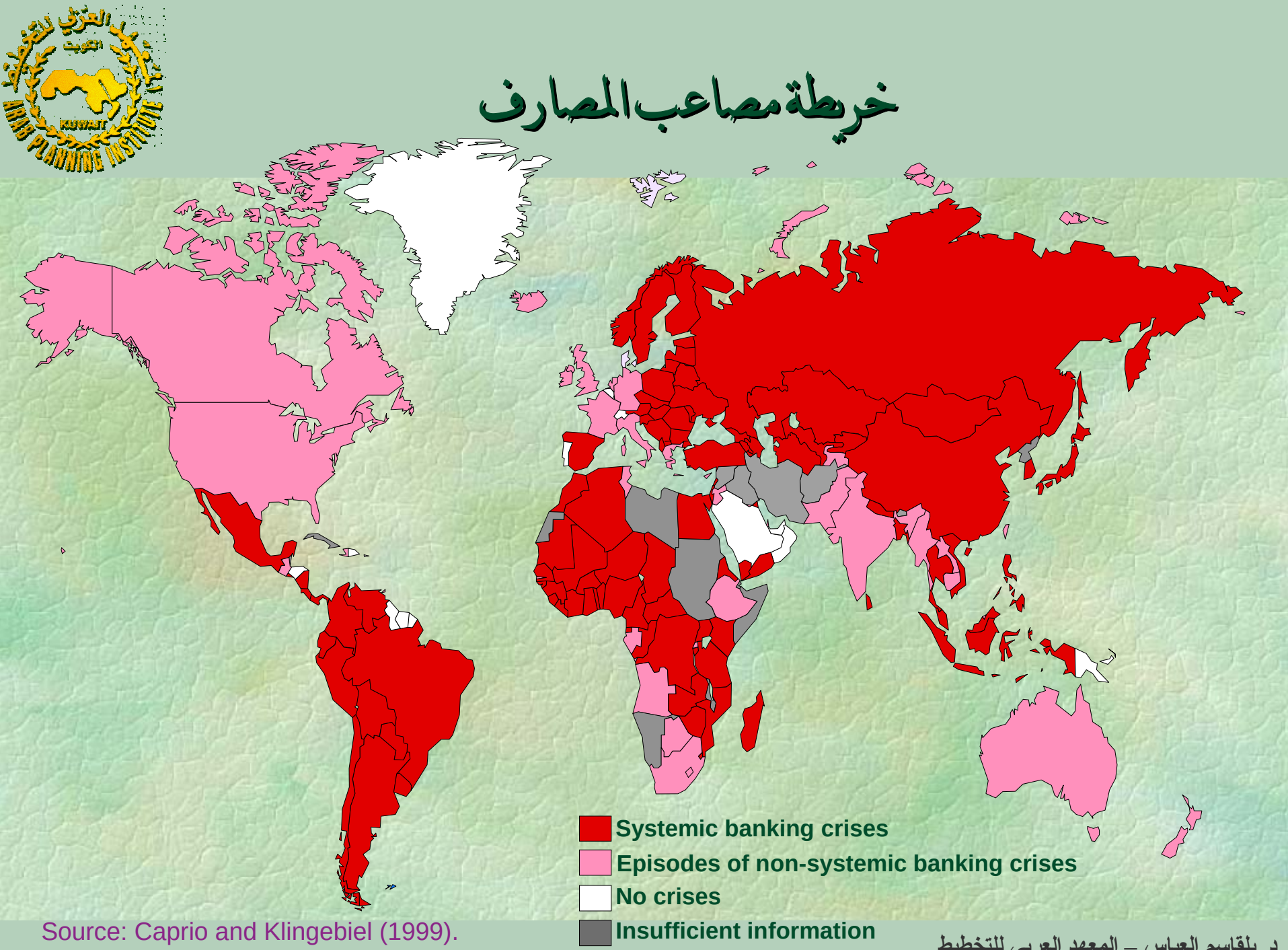

Source: Caprio and Klingebiel (1999).

مشاكل تحديد الأزمة المصرفية

- المعلومات عن الديون المعدومة غير كاملة.
- صعوبة قياس تكلفة الانقاذ الآثار على الموازنة والخصوم المشروطة.
- صعوبة قياس تكاليف إعادة هيكلة القطاع المصرفي.
- التكاليف مبنية على الإجمالي ولا تاخذ بعين الاعتبار نسب استرجاع الديون المعدومة والمداخيل من الخصخصة وإعادة دفع مساهمات الحكومة.
- استنفاذ موارد (Run) قصير الاجل ومن النادر أن يعكس بداية أو نهاية الأزمة المصرفية وفي أغلب الأحيان تكون مشاكل السيولة قائمة منذ فترة ولكن تتلازم الأمور في فترة محددة.

أسباب الأزمة المصرفية

أسباب الأزمات المصرفية متعددة لكن يمكن تصنيفها إلى:

- أسباب ميكراوية: العمل المصرفي السيىء
- أسباب ماكراوية: البيئة الاقتصادية السيئة.

العمل المصرفي السيئ

- تجد جذورها في العمليات المصرفية.
- ممارسات منح القروض
- مخاطرة كبيرة
- حاكمية سيئة
- عدم وجود مراقبة داخلية

- التركيز على حصة السوق على حساب الربحية
- عدم تطابق بين العملات وآجال الاستحقاق بين داخل المصارف ولدى المقترضين.
- تتفاقم هذه الأسباب إذا كان المالكون لهم مصلحة في أخذ المخاطر (أي قلة رأسمالهم المستثمر) وكذلك إذا كان مدراء البنوك ليس لهم مسؤولية شخصية تجاه المخاطر.
- في الدول النامية حيث تكثر المصارف ذات الملكية الضيقة (قلة المساهمين) تكثر فيها القروض الممنوحة بالواسطة، كثرة عمليات الداخلية، وكذلك أحيانا التزوير والغش.

- المصارف الحكومية تدار على اساس معايير سياسية وشبه جبائية وعدم احترام المبادىء التجارية والتي تقلل من ملاءتها المالية.
- العمل المصرفي السيىء يمكن أن يدوم في غياب التنظيم الملائم والمراقبة وعدم وجود إنضباط تجاه معايير السوق.

المراقبة (الإشراف) الضعيف

- يسمح بتركيز الأقراض .
- اختلال المحافظ .
- تقييم غير جيد للقروض والذي يضخم الأرباح وراس المال .
- إدارة غير كفؤة .
- قلة السلطة وقلة عدد المراقبين الأكفاء .

الشفافية السيئة

- إفصاح مالي محدود
- ممارسات محاسبة ومراجعة حسابات سيئة.
- السوق (المقرضين) لا يملكون المعلومات الضرورية لفرض الانضباط على مالكي المصارف.

قوى السوق تعاق أيضاً بضعف الأطر التي تعني بمشاكل المصارف:

- ضعف الإطار القانوني (التشريع) .
- ضعف الإطار الجنائي
- ضعف المؤسسات التي تتعامل مع المصارف والشركات المتعثرة
- توقعات انقاذ (Bailout) المودعين والمقرضين قد تعيق عمل أي سياسة جيدة (Moral Hazard)

البيئة المصرفية السيئة

- تنجم الأزمات المصرفية من الأسباب الماكراوية الخارجية عن النظام المصرفي.
- حتى النظام المصرفي الجيد (إدارة جيدة ونظام إشراف وتحوطي جيد) يمكن أن يجر بتدهور البيئة الاقتصادية الكلية أو السياسات السيئة.

تدهور البيئة الاقتصادية الكلية قد ينجم عن:

- طفرات الأقراض
- تدفق كبير لرأس المال
- تغير السياسات الجبائية
- فقاعات الأسعار (الأسهم والعقارات)
- تباطىء النمو/ الصادرات وفقدان أسواق التصدير
- تنامي الطاقة الفائقة/ تدهور ربحية القطاعي الصناعي

تدهور البيئة الاقتصادية الكلية

- تباطىء الاستثمار
- تنامي عجز الموازنة/ الميزان الجاري
- تدهور استدامة المديونية الحكومية
- تغير كبير في أسعار الصرف وأسعار الفائدة
- ليست كل هذه العوامل في تحكم آخذ القرار لكن سياسات الحكومة تلعب دوراً أساسياً .

مُسببات الأزمات

- مع توفر السيولة المصرفية فإن مشاكل المصارف يمكن أن يدوم إلى أن يأتي سبب ما يؤدي إلى المودعين والمقرضين لفقدان الثقة في النظام المصرفي.
- قد تكون من السوق، السياسة الحكومية أو صدمات سياسية تمثل دعوة يقظة لمعالجة المشاكل المصرفية تؤدي إلى تغير مفاجىء في التوقعات و Systematic Bank Run.
- ظهور مشاكل سيولة في مصرف ما قد تنتشر (العدوى) بسهولة إلى باقي النظام المصرفي حيث ضعف نظام الدفع يؤدي إلى فقدان المصداقية في النظام المصرفي ويؤدي إلى استنقاذ (Runs) المصارف بغض النظر عن مدى مصداقية المصارف.

تابع: مُسببات الأزمات

- العدوى قد تكون محلية أو دولية (جهوية)
- انفتاح مالي واسع ومبكر وتحضير غير لائق من طرف النظام المصرفي .
- فقدان الثقة في صانعي القرار ومقدرته على تطبيق الاصلاحات والسياسات الملائمة
- صعوبة أو عدم استدامة السياسات الاقتصادية في الأجل المتوسط
- التحديات الحديثة: الأزمات المصرفية الحديثة واجهت تضافر مستويات عالية من الدولرة ومستويات مديونية حكومية مرتفعة (أزمة الأرجنتين الأخيرة) .

خصائص النظام المصرفي: لماذا المصارف معرضة للهزات؟

- المصارف لها رفع مالي واسع.
  - المصارف تدير أموال الناس بمخاطرة
  - رأس المال هو "الواقي" ما بين الصدمات العكسية والافلاس
  - الوقاية ضعيفة وبالتالي صدمات صغيرة تدفع المصارف إلى عدم الملاءة بسهولة.
  - محدودية المسؤولية تجاه المساهمين Limited Shareholder Liabilily تزيد من إقبال المدراء على إدارة محافظ ذات مخاطرة عالية (المساهمين يحصلون على المداخيل المرتفعة والمودعين يدفعون ثمن المخاطرة).

المصارف قليلة السيولة

- تقوم المصارف بتحويل الآجال تأخذ الودائع قصيرة الأجل وتحولها إلى ديون متوسطة إلى طويلة الأجل . مما يقلل من سرعة تصفية المحافظ . في البيئة غير المستقرة (المتذبذبة) تحتاج إلى المصارف إلى احتياطي سائل أعلى .

المصارف تدير المعلومات

- المصارف لها دور حرج في صنع المعلومات حول السوق المالية. تجميع قاعات معلومات حول الدائنون ومقدرتهم على خدمة مديونيتهم.
- تملك المصارف لهذه المعلومات يضع المقرضين والمشرفين في وضعية أقل من وضعية المصارف.
- صعوبة مراقبة المصارف.

تفاعل سيولة وملاءة المصارف

- تحقيق سيولة المصارف قد يتم عبر تقليص نوعية أصول المصارف وقد يدفع المقترضين إلى الافلاس "Default" . التصفية تؤدي إلى تدهور أسعار الأصول والتي قد تؤدي إلى تدهور ميزانية المصرف .
- مشاكل السيولة (الفعلية/المتوهمة) تؤدي إلى هروب المودعين وبالتالي تقليل سيولة المصرف ونوعية محافظه . وبالتالي استنفاذ موارد المصرف يؤدي إلى عدم ملاءمته .

المصارف تدير نظام المدفوعات

- خصوم المصارف توفر القاعدة التي تنظم نظام المدفوعات. وبالتالي من الأهمية أن يتواصل هذا النظام دون تذبذب. عدم مقدرة مصرف على الإيفاء بتعهداته قد يوقف عمل هذا النظام.
- حماية مودعي المصارف: تأمين الودائع يزيد من مشاكل المخاطرة لدى المصارف.

المصارف تخضع للتنظيم والإشراف

- للأسباب السابقة الذكر تخضع البنوك لعملية إشراف من السلطات النقدية. خاصة صعوبة تقييم مخاطرة المصارف وذلك لأن المعلومات غير متوفرة. ومنه صعوبة تقييم نوعية المحفظة المالية للمصرف. هذا يتطلب وجود عملية تقييم غير مباشرة.
  - فرض قواعد اختيار المحافظ مثل نسب التركيز المسموحة وقيود على الأدوات الاستثمارية والقيود على النشاطات الدولية.
  - فرض حدود دنيا لرسملة المصارف والسيولة، ومتابعة المصارف وفرض المعايير.
  - السلطات المنظمة تأخذ دور المقترض في حالات الافلاس، مع التحكم في أصول المصرف.

هدف الإشراف

- تقليص الرفع المالي والتأكد من أن المساهمين يتحملون تكاليف المخاطرة، معايير التحوط تقلل من دوافع مدراء المصارف نحو المخاطرة أو ما يسمى بأثر التحفيز.

حدود الإشراف والمراقبة:

- التنظيم التحوطي مكلف: إلى رفع رأس المال والسيولة المصرفية أعلى من المستويات التي يحبذها المدراء لتقليل المخاطرة المعنوية Moral Hazard. لكن هذه تؤدي إلى تقليل كفاءة تحويل الادخارات إلى أصول إنتاجية وبالتالي التقليل من فرص النمو.

الإشراف والشفافية

- احترام الملكية الخاصة وتقليل مجال أخذ القرارات العشوائية الذاتية أي أن الإشراف يبني على معايير معروفة والقرارات المبررة، بالرغم أن هذا يطرح تأخر الإشراف والتحوط نتيجة أن المعايير الموضوعية لن تعرف إلا بعد فترة من الزمن.
- الإشراف محدود بمقدرة المعلومات المتاحة للسلطات النقدية، المعلومات الدقيقة حول المحافظ وحساب المخاطر متوفر لدى المصارف ومن المصلحة الأخيرة أن تجعلها سرية حتى على المشرفين وهو مما يحد من مقدرة المشرفين على التعرف ومنع الأزمات المصرفية.

تفسير الأزمات المصرفية: الصدمات والهشاشة

- الأزمة المصرفية مهما تعددت أسبابها تتمثل في عدم المقدرة على توفير الأموال التي يطلبها المودعون وهذا عندما يكون معدل نمو ودائع المصرف أقل من معدل الفائدة على الودائع (تحويل صافي للمودعين) . وذلك عن طريق تقليل السيولة أو سحب الأموال من المقترضين .
- يحدث هذا عندما يكون سعر الفائدة مرتفع أو معدل نمو الودائع منخفض أو سالب .

تابع: تفسير الأزمات المصرفية: الصدمات والهشاشة

- يمكن إجراء التحويل الصافي للمودعين عن طريق القروض التي تنتهي آجالها لكن هذا يضر بالمؤسسات غير المالية، خاصة إذا كان كبيرا ولمدة طويلة حيث يجبرها على الافلاس.
- منه يمكن تحديد مكونين من الأزمة المصرفية:
- حجم صافي التحويلات إلى المودعين (الصدمة)
- الحد الأقصى الذي يعده ينهار النظام المصرفي (الهشاشة)
- الأزمة المصرفية ناجمة عن الصدمة والهشاشة.

الصدمات الاقتصادية الكلية

- أغلب الأزمات نجمت عن صدمة اقتصادية مثل:
  - الدورة الاقتصادية (الانكماش الشديد)
  - تدهور حدود التبادل
- تؤدي إلى تقليص ربحية المقترضين وبالتالي المقدرة على خدمة الدين وتحوله تدريجياً إلى دين معدوم.

- الصدمات الداخلية والخارجية:
  - الخروج المفاجيء لرأس المال ناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية أو فقدان الثقة في النظام المصرفي.
  - تؤدي إلى خفض الودائع.
  - تصفية الاصول طويلة الاجل أو تخفيض القروض.
  - تؤدي إلى انكماش وقد تدفع نسبة الديون المعدومة.
  - ارتفاع اسعار الفائدة المحلية (لمراقبة التضخم أو الدفاع عن العملة).
  - تضعف مقدرة المتعاملين على خدمة الديون.
- تحولِ الصدمات إلى أزمة مصرفية يعتمد على مدة أثر هذه الصدمات. ولكن التذبذب أيضا يضر بالعمليات المصرفية ويزيد من المخاطر.

طفرات الاقراض

- ارتفاع مفاجيء للقروض المصرفية الموجه للاقتصاد .
- ناجم عن ارتفاع مقدرة المصارف على تقديم الإقراض مثل دخول كبير لرؤوس الأموال .
- يتم عموما على حساب نوعية القروض .
- يصعب التفرقة ما بين المخاطر الجيدة والسيئة لأن في ظل التوسع العديد من المتعاملين لكون ربحيتهم مرتفعة .
- يصعب الطفرة ارتفاع أسعار العقار والأسهم (الأصول) .
- تحدث الأزمات المصرفية عندما تنفجر الفقعة وذلك عن طريق انهيار الأسعار والذي يؤثر على الثقة وانقاض ربحية المصارف ويقلل قيمة الضمانات Collated وتركز القروض يؤدي غالبا إلى تقوية عوامل الأزمة .

نظام سعر الصرف

- نظام سعر الصرف المثبت وحرية انتقال رؤوس الأموال يزيد من هشاشة النظام المصرفي للصدمات الخارجية عند طريق الكتلة النقدية وارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع تكاليف الإقراض.
- نضوب الاحتياطي من العملة قد ينجم عن توسع الإقراض المحلي.
- أنظمة الصرف المرنة (مجلس النقد) يقيد مقدرة البنك المصرفي.

محددات الأزمات المصرفية: الشواهد الإمبريقية

- منهج الإشارات.
- يعتمد على اختيار مجموعة من المتغيرات.
- لكل متغير يتم حساب المتوسط قبل الأزمة ومقارنة مع الفترات العادية.
- القيم التي تفوق مستوى "عتبة" يعتبر إشارة تحذير.
- تحتسب العتبة بتدنية عدد الإشارات الخاطئة نسبة لعدد الأزمات التي تم التنبؤ بها.
- حساب مؤشر مركب من المؤشرات التحذيرية ويحول إلى متغير ثنائي (أعلى أو أقل من المستوى العتبة).

- منهج الإشارات .
- يعتمد على اختيار مجموعة من المتغيرات .
- لكل متغير يتم حساب المتوسط قبل الأزمة ومقارنة مع الفترات العادية .
- القيم التي تفوق مستوى "عتبة" يعتبر إشارة تحذير .
- تحتسب العتبة بتدنية عدد الإشارات الخاطئة نسبة لعدد الأزمات التي تم التنبؤ بها .
- حساب مؤشر مركب من المؤشرات التحذيرية ويحول إلى متغير ثنائي (أعلى أو أقل من المستوى العتبة) .

- المتغيرات التي استخدمت للتنبؤ بالأزمات المصرفية.
  - أسعار الانتاج والأسهم.
  - مضاعف النقود.
  - نسبة القروض إلى الناتج.
  - سعر الايداع الحقيقي.
  - متغيرات القطاع الخارجي.

- النتائج: أحسن مقدرات الأزمات المصرفية حسب الأهمية.
  - سعر الصرف الحقيقي.
  - مضاعف النقود.
  - أسعار الأسهم.
  - أسعار الفائدة الحقيقية.
- أقرب مؤشر قبل حدوث الأزمة يظهر ما بين ٦ و 8 أشهر.

تكاليف الأزمات المصرفية

الدولة	الدول المتقدمة		
اسبانيا	1985-1977	%17	من الناتج المحلي الإجمالي
فنلندا	1991-1994	%11	
السويد	1991-1994	%4	
الولايات المتحدة	1984-1991	مليار دولار 157	(3-2% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1990)

تابع: تكاليف الأزمات المصرفية

الدولة	الدول النامية		
أكثر من 10 مسلسلات تفوق كلفتها 10% من الناتج المحلي الإجمالي			
فنزويلا	-1994	20%	
المكسيك	-1995	20%	
ساحل العاج	88-91	25%	
أندونيسيا	(أزمة شرق آسيا)	تكلفة إعادة الهيكلة	71 مليار دولار 48-50% من الناتج